الناخبون يتوجهون لصناديق الاقتراع يحدوهم الأمل بمستقبل زاهر للبلاد

الكويت تعيش اليوم عرساً ديمقراطياً متجدداً

■ 307 مرشحين ومرشحات يتنافسون في الدوائر الانتخابية الخمس

نسبة تسجيل المرشحين مقاربة للمسجلين في الانتخابات الماضية

لصناديق الاقتراع الفول الحسم اليوم

■ 51 مرشحاً في الأولى و50 في الثانية و60 في الثالثة و66 في الرابعة و80 في الخامسة

يتوجه الناخبون والناخبات الكويتيون اليوم الى صناديق الاقتراع لانتخاب 50 عضوا لمجلس الامة في فصله التشريعي الـ14 وفقا لنظام الصوت الواحد بعد صدور المرسوم بقانون رقم 20 لسنة 2012 القاضي بتعديل القانون رقم 42 لسنة 2006 المعمول به حتى مجلس فبراير 2012 المبطل بحكم المحكمة الدستورية. ويحق لـ422569 ناخبا وناخبة التصويت لاختيار مرشح واحد فقط من بين 307 مرشحين ومرشحات يتنافسون في الدوائر الانتخابية الخمس بواقع 51 مرشحا في الدائرة الاولى و50 في الثانية و60 في الثالثة و66 في الرابعة و80 في الخامسة على ان يمثل كل دائرة الحاصلون على المراكز العشرة الاولى.

وتعتبر انتخابات غد الخامسة في تاريخ الكويت البرلماني التي تشارك فيها المراة الكويتية ترشحا وانتخابا حيث بلغ عدد المرشحات في هذه الانتخابات 14 مرشحة.

وكان سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح قد اصدر في 30 اكتوبر الماضي مرسوما برقم 258 لسنة 2012 يقضي بدعوة الناخبين لانتخاب اعضاء مجلس الامة في الاول من ديسمبر بعد صدور حكم المحكمة الدستورية ببطلان مجلس الامة السابق.

يذكر ان اجمالي الناخبين الذكور يبلغ 196754 بنسبة 46.56 في المئة من مجموع اعداد الناخبين في الدوائر الخمس في حين يبلغ اجمالي الناخبات 225815 بنسبة 53.43 في المئة.

وبعد عام 1963 الذي تم فيه انتخاب اول مجلس امة للبلاد هو العام الذي بدأت معه الكويت تخطو خطواتها الدستورية الاولى نحو النهج الديمقراطي لتاخذ بهذا المبدأ في نظامها السياسي.

وجاءت انتخابات الفصل التشريعي الاول في 23 يناير 1963 تنفيذا لاحكام الدستور الصادر في 11 نوفمبر 1962 وتنافس على مقاعد البرلمان الـ50 في ذلك الوقت 205 مرشحين في حين بلغ عدد الناخبين 16889 ناخبا موزعين على 10 دوائر انتخابية.

واستمرت الانتخابات حتى الفصل التشريعي الرابع على نظام الدوائر الانتخابية العشر. وفي 16 ديسمبر 1980 صدر مرسوم اميري باعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الامة حيث قسمت الكويت الى 25 دائرة انتخابية وتم على اساسها انتخابات الفصول التشريعية من الخامس حتى الحادي عشر.

ويتألف مجلس الامة من 50 عضوا وفقا للمادة 80 من الدستور والمادة الاولى من اللائحة الداخلية للمجلس الصادرة بالقانون رقم 12 لسنة 1963 وينتخبون بطريق الانتخاب العام السري المباشر وفقا لقانون الانتخاب.

ويعتبر الوزراء غير المنتخبين بمجلس الامة اعضاء في هذا المجلس بحكم وظائفهم ولا يزيد عدد الوزراء «16 وزيرا» جميعا على ثلث عدد اعضاء مجلس الامة.

ووفقا للمادة 83 من الدستور والمادة الثالثة من اللائحة الداخلية فان مدة مجلس الامة اربع سنوات ميلادية من تاريخ اول اجتماع له ويجري التجديد خلال الـ60 يوما السابقة على نهاية تلك المدة مع مراعاة حكم المادة 107 من الدستور.

وتختص السلطة التشريعية ممثلة بمجلس الامة بالتشريع والرقابة على تنفيذ السلطة التنفيذية للقوانين ولا يصدر قانون الا اذا اقره مجلس الامة وصدق عليه سمو امير البلاد.

وتتمحور اختصاصات السلطة التشريعية في ثلاث قضايا رئيسية الاولى الشؤون التشريعية وتشمل مشروعات القوانين والمراسيم بقوانين والمعاهدات والثانية هي الشؤون السياسية وتشمل القرارات والرغبات وتوجيه الاسئلة والاستجوابات لرئيس مجلس الوزراء والى الوزراء اضافة الى طلبات المناقشة او التحقيق وتلقي ومعالجة العرائض والشكاوى التي يبعث بها المواطنون الى المجلس.

■ الانتخابات الخامسة في تاريخ الكويت البرلماني التي تشارك فيها المرأة الكويتية ترشحا وانتخابا

■ تستمر عملية الانتخاب بعد الساعة الثامنة إذا تبين وجود ناخبين في مكان الانتخاب

والقضية الثالثة هي الشؤون المالية وتشمل المناقشة والتصديق على الميزانيات العامة وحساباتها الختامية السنوية واقرار ميزانية المجلس.

ويحق لسمو امير البلاد ان يحل مجلس الامة بمرسوم يبين فيه اسباب الحل على ان لا يجوز حل المجلس لذات الاسباب مرة اخرى واذا حل وجب اجراء الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يجاوز شهرين من تاريخ الحل.

ووفقا للمادة 31 من قانون الانتخاب رقم 35 لسنة 1962 فان عملية الانتخاب تدوم من الساعة الثامنة صباحا حتى الساعة الثامنة مساء فيما يعلن رئيس اللجنة حسب المادة 35 ختام عملية الانتخاب في تمام الساعة الثامنة مساء واذا حضر جميع الناخبين قبل هذا الموعد اعلن رئيس اللجنة ختام العملية بعد ابداء رأي الناخب الأخير.

وتستمر عملية الانتخاب بعد الساعة الثامنة اذ تبين وجود ناخبين في مكان الانتخاب لم يدلوا باصواتهم ويقتصر التصويت في هذه الحالة على هؤلاء الناخبين دون غيرهم وبعد اعلان ختام عملية الانتخاب تأخذ اللجنة في فرز الأصوات تمهيدا لاعلان النتائج الرسمية.

وهناك اركان اساسية في اللجنة الانتخابية خاصة بالنساء وهي مندوبة وزارة الداخلية ومندوبات المرشحين والمرشحات ويعتبرن ركنا في اللجان وللقاضي الحق في ان يفوض اياً منهن للتأكد من هوية اى امراة.

وفي سبيل تسهيل سير العملية الانتخابية اجازت المادة 48 من قانون الانتخاب لرئيس لجنة الانتخاب ان يحرر محضرا بالجرائم التي تقع داخل قاعة الانتخاب او يشرع في ارتكابها او الجرائم التي نمى الى علمه وقوعها خارج القاعة ويامر بالقبض على المتهم وتسليمه الى رجال الشرطة لاتخاذ الاجراءات القانونية كما يحيل رئيس اللجنة المحضر المشار اليه الى النائب العام فور انتهاء عمل اللجنة.

وكانت اللجنة الوطنية العليا للانتخابات اصدرت قرارا في 31 اكتوبر 2012 حددت فيه تقسيم لجان انتخاب اعضاء مجلس الامة وضمت 666 لجنة ما بين اصلية وفرعية موزعة على 100 مدرسة للدوائر الخمس. وجاء في القرار ان مجموع اللجان في الدائرة الانتخابية الاولى 112 لجنة مقسمة الى 55 للرجال و57 للنساء موزعة على 16 مدرسة و78 لجنة في الدائرة الانتخابية الثانية 41 لجنة للنساء و37 للرجال موزعة على 16 مدرسة.

وتضم الدائرة الانتخابية الثالثة 118 لجنة بواقع 64 لجنة للنساء و54 للرجال موزعة على 20 مدرسة اضافة الى 171 لجنة في الدائرة الانتخابية الرابعة موزعة على 22 مدرسة بواقع 90 لجنة للنساء و81 للرجال في حين تضم الدائرة الانتخابية الخامسة 187 لجنة موزعة على 26 مدرسة بواقع 89 لجنة للرجال و98 للاناث.

لاختيار 50 عضوا يمثلونهم في مجلس الأمة بفصله التشريعي الـ14 «ديسمبر 2012»

أكثر من 422 ألف مواطن ومواطنة يحق لهم التصويت في الدوائر الانتخابية الخمس

■ الناخبات عددهن 225815 ويمثلن ما نسبته 53.43 في المئة.

422 ألف مواطن ومواطنة يختارون ممثليهم الـ 50 في البرلمان

المواطنون يقولون اليوم نعم للكويت

■ أول انتخابات تجري وفق نظام الصوت الواحد لكل ناخب

■ الناخبون عددهم 196754 ويمثلون ما نسبته 46.56 في المئة

تظهر سجلات وزارة الداخلية ان هناك 422569 مواطنا ومواطنة يحق لهم التصويت في الدوائر الانتخابية الخمس لاختيار 50 عضوا يمثلونهم في مجلس الامة بفصله التشريعي الـ14 «ديسمبر 2012» وفق نظام الصوت الواحد لكل ناخب.

وارتفع اجمالي عدد الناخبين في الدوائر الخمس بمقدار 22273 ناخبا وناخبة بنسبة 5.27 في المئة عن اجمالي الناخبين في انتخابات مجلس فبراير 2012 المبطل بحكم المحكمة الدستورية بواقع 11758 من الذكور و10515 من الاناث.

ويتوزع اجمالي ناخبي الدوائر الخمس بواقع 196754 من الرجال نسبتهم 46.56 في المئة و225815 من النساء بنسبة 53.43 في المئة.

وحظيت الدائرة الخامسة بأكبر عدد من الناخبين والناخبات بواقع 118461 «57941 من الذكور و60520 من الاناث» بنسبة 28.03 من اجمالي عدد الناخبين والناخبات في دولة الكويت.

وتاتي بعدها الدائرة الرابعة بـ108395 ناخبا وناخبة «48525 من الذكور و59870 من الاناث» بنسبة 25.65 من اجمالي الناخبين والناخبات في الكويت ثم الدائرة الاولى بـ74876 ناخبا وناخبة «34783 من الذكور و40093 من الاناث» بنسبة 17.71 في المئة.

وبعد ذلك تاتي الدائرة الثالثة بـ73065 ناخبا وناخبة «33002 من الذكور و40063 من الاناث» بنسبة 17.29 في المئة تبعتها الدائرة الثانية بواقع 47772 ناخبا وناخبة «22503 من الذكور و25269 من الاناث» بنسبة 11.30 في المئة.

وكان اجمالي عدد الناخبين والناخبات لمجلس فبراير 2012 المبطل بحكم المحكمة الدستورية 400296 مواطنا ومواطنة بواقع 184996 من الذكور بنسبة 46.21 في المئة و215300 من النساء بنسبة 53.78 في المئة.

وحظيت الدائرة الخامسة بأكبر عدد من الناخبين والناخبات بواقع 113407 «54797 من الذكور و58610 من الاناث» بنسبة 28.33 في المئة من اجمالي عدد الناخبين والناخبات في دولة الكويت.

وحلت بعدها الدائرة الرابعة بـ103280 ناخبا وناخبة «45767 من الذكور و57513 من الاناث» بنسبة 25.80 في المئة من اجمالي الناخبين والناخبات ثم الدائرة الاولى بـ71146 ناخبا وناخبة «32796 من الذكور و38350 من الاناث» بنسبة 17.77 في المئة.

وجاء بعدها الدائرة الثالثة بـ67063 ناخبا وناخبة «30240 من الذكور و36823 من الاناث» بنسبة 16.75 في المئة في حين حلت الدائرة الثانية في المركز الأخير بواقع 45400 ناخب وناخبة «21396 من الذكور و24004 من الاناث» بنسبة 11.34 في المئة.

وكان اجمالي عدد الناخبين والناخبات لانتخابات مجلس الامة 2009 في الدوائر الانتخابية الخمس 384790 ناخبا وناخبة بواقع 175679 من الرجال و209111 من النساء.

وحظيت الدائرة الخامسة باكبر عدد من الناخبين والناخبات بواقع 109716 ناخبا وناخبة «52380 من الذكور و57336 من الاناث» بنسبة 28.51 في المئة من اجمالي الناخبين والناخبات وحلت بعدها الدائرة الرابعة بـ99882 ناخبا وناخبة «43552 من الذكور و56330 من الاناث» بنسبة 25.95 في المئة.

وجاءت ثالثا الدائرة الاولى بـ69132 ناخبا وناخبة «31613 من الذكور و37519 من الاناث» بنسبة 17.96 في المئة من اجمالي عدد الناخبين والناخبات وحلت بعدها الدائرة الثالثة 62587 ناخبا وناخبة «27754 من الذكور و34833 من الاناث» بنسبة 16.26 في المئة ثم الدائرة الثانية بواقع 43473 ناخبا وناخبة «20380 من الذكور و23093 من الاناث» بنسبة 11.29 في المئة.

أكدا أنها تأتي في ظروف بالغة الدقة

إعلاميان تركيان: الانتخابات الكويتية ستنعكس بشكل مباشر على دول المنطقة

اسطنبول - «كونا»: أكد اعلاميان تركيان امس ان الانتخابات البرلمانية التي ستجري في دولة الكويت السبت المقبل من شانها ان تعزز مبادئ الديمقراطية في المنطقة العربية.

وقال الاعلاميان في تصريحين منفصلين لـ«كونا» ان الكويت تعد دولة مهمة على مستوى المنطقة برمتها مؤكدين ان نتائج هذه الانتخابات وما تمتلكه من هامش كبير من الحرية والديمقراطية ستنعكس بشكل مباشر على باقي دول المنطقة.

وقال الخبير الاستراتيجي ومدير الأخبار الخارجية في صحيفة «تركيا» اليومية خيري الدين توران ان انقرة تتابع عن كثب وباهتمام شديد الانتخابات البرلمانية المرتقبة في الكويت.

واضاف توران ان اجراء هذه الانتخابات ياتي في ظروف بالغة الدقة سواء على صعيد الساحة السياسية في الكويت أو في ظل المناخ السياسي الذي تشهده المنطقة برمتها معربا عن أمله أن تعكس هذه الانتخابات التجربة البرلمانية العريقة لدولة الكويت.

ورأى ان الانتخابات الكويتية من شانها أن تعزز مبادئ الديمقراطية والدستور في العالم العربي عموما ودول الخليج خصوصا.

واشار الى أن الديمقراطية الكويتية بالرغم من المراحل الصعبة التي مرت بها طيلة السنوات الماضية فانها من دون شك ارست مفاهيم الحرية والمساواة وكفالة حرية الرأي وحرية التعبير منذ استقلال الكويت معربا عن أمله بان يستوعب الكويتيون كل هذه التحديات في الانتخابات البرلمانية المقبلة.

من جهته اعتبر الاعلامي التركي حسن أوزتورك اجراء الانتخابات في الكويت حدثا مهما ليس للكويتيين فحسب بل لمنطقة الخليج بشكل عام.

واكد أوزتورك ان الكويت عودت الجميع طيلة السنوات الماضية على الحياة البرلمانية بالديمقراطية التي تعتبر مثالا يحتذى به في كل دول العالم العربي.

الصوت الواحد هو المنفذ الوحيد لاختيار المرشح الكفء

المهري: الواجب الوطني والأخلاقي يحتم علينا المشاركة الفعالة في هذا العرس الديمقراطي

محمد المهري

اصدر وكيل المرجعيات الدينية في الكويت سماحة السيد محمد باقر المهري بيانا بمناسبة يوم العرس الديمقراطي اكد فيه ان الواجد الوطني والاخلاقي والاجتماعي يحتم علينا المشاركة الفعالة والمساهمة الجادة في هذا العرس الديمقراطي في الكويت لكي نختار المرشح الكفء الفاضل القوي الامين البعيد عن تأزيم الامور وتعقيدها المنسجم مع السلطة التنفيذية ولديه برنامج متكامل عن التنمية والانجاز لوطننا الكويت وهذه المشاركة الوطنية تكون استجابة وامتثالا لأوامر وتوجيهات سمو امير البلاد المفدى حفظه الله ورعاه وتطبيقا وتفعيلا للدستور والقوانين ولكي يعرف العالم ان الكويت بلد الحريات والديمقراطية وبلد المؤسسات الدستورية وتكرر ما قلناه سابقا ان ثمرة دماء شهداء الكويت رحمهم الله هي المشاركة الفعالة في انتخابات مجالس الامة لاختيار من يمثل حقيقة ووقعا الشعب الكويتي ويحقق اهداف ومبادئ وطموحات الشهداء ومن الواضح ان الصوت الواحد هو المنفذ الوحيد لاختيار المرشح الذي يجمع هذه المواصفات ويجسد امال ومتبنيات هؤلاء الشهداء فعلينا جميعا الخروج من المنزل والذهاب الى صناديق الاقتراع والمشاركة في هذا العرس الديمقراطي.